الثقافات السياسية الفرعية ودورها في عملية التحول الديمقراطي
(الثقافة الكردية في العراق انموذجا)

The Subnational political cultures and its role in democratic transformation
(case study : Kurdish culture in Iraq)

م.م. شمال أحمد ابراهيم[١]

The alteration toward democracy still considered one of the vital mechanisms of political systems survive specially in society which suffered from legitimacy problem because the fail of these political system to make social conciliation between subnational political cultures. Iraq one of the countries were failed to make suitable conciliation among subnational Identities .after 2003 event the role of subnational political cultures rising and play vital role in Iraq emerging democracy. so the thesis deals with role of Kurdish political culture , as a symbol to Iraqi subnational political cultures, in Iraq democracy through main assumption we can summarized as a follow :

- What the role of Kurdistan democracy experiment in development Iraq democracy ?
- What the role of Kurdish community in democratic transformation ?
- What the role of Iraq subnational identities in democratic transformation?

المقدمة

إن التحول نحو الديمقراطية كان ولايزال من العمليات الجوهرية التى تساهم في بقاء الانظمة السياسية وخاصة في تلك المجتمعات التى تعاني أنظمتها السياسية من إشكالية الشرعية بسبب عوامل عدة، قد تكون في مقدمتها عدم تعامل الانظمة السياسية مع البناء الاجتماعي لمجتمعاتها بصورة تؤدي في النهاية الى الانسجام الاجتماعي فيما بين مكوناتها الفرعية، جدير بالذكر أن الاخيرة تعتبر حجر زاوية في التلاحم الاجتماعي عن طريق جمع أشكال متعددة من الثقافات المختلفة في وعاء واحد نسميها المجتمع القومي.

---

[١] باحث في العلوم السياسة–كوردستان.

من ناحية أخرى يعد العراق من الدول المتعددة إجتماعيا، كما وأثبتت التجارب التأريخية فشل نظامها السياسي في بناء الانسجام الاجتماعي بين مكوناتها المتعددة، وبعد سقوط الجدار الذى كان يعتبر لحين من الوقت مانعا لظهور التعبيرات المختلفة للثقافات السياسية الفرعية في العراق، ظهرت مسألة التحول الديمقراطي، وهنا برز مرة أخرى دور الثقافات السياسية الفرعية، فقديما كانت النظام السياسي في العراق في محاولات دائمة لصهر الثقافات الفرعية في بوتوقة واحدة لبناء ثقافة سياسية شاملة مستخدما شتى الوسائل ومؤسسات عدة، بينما في الوقت الحاضر فإن الثقافات الفرعية تحاول أن تلجم النظام السياسي في نسقها وتسعى للحصول على أكبر المكاسب عن طريق اظهار ثقافتها بأنها الثقافة الاكثر عددا داخل المجتمع العراقي، إذن وبما أن العراق (نظريا) يسير نحو التحول الديمقراطي لابد وأن تكون للثقافات تلك تأثيرها على هذه العملية.

عليه فإن أهمية البحث تأتي من خلال البحث عن دور الثقافات السياسية الفرعية في العراق في عملية التحول الديمقراطي التى شهدتها العراق بعد ٢٠٠٣، وذلك من خلال البحث في دور الثقافة الكردية في تلك العملية لأن المجتمع الكردي أسبق في الاخذ بآليات الديمقراطية من المجتمعات الفرعية الاخرى في العراق، فقد شهدت كوردستان العراق عملية الانتخابات في عام ١٩٩١ في حين كانت المناطق الاخرى في العراق تحت سيطرة الحكومة العراقية، كما وقد شهدت حريات الصحافة وظهور منظمات المجتمع المدني والتعددية الحزبية لأكثر من عقد من الزمن سابقة بذلك المناطق الاخرى من العراق، بالاضافة الى ذلك فقد كانت كوردستان لحين عام ٢٠٠٣ مناطق مفتوحة لنشاطات وفعاليات الاحزاب السياسية العراقية أخرى غير الكوردية، ولكن بالرغم من ذلك فان دور الاكراد في العراق الجديد لم تختلف عن دور المكونات الاخرى مما أثار إشكاليات عدة منها:

١- هل التجارب الديمقراطية التى مرت بها مناطق كوردستان دور في تسريع عملية التحول الديمقراطي في العراق؟
٢- هل المكون الكوردي في العراق له دور ايجابي أو سلبي في عملية التحول الديمقراطي؟
٣- ماهي دور الثقافات الفرعية في التحول الديمقراطي؟

وينطلق البحث من فرضية مفادها أن "الثقافات السياسية الفرعية لها دور ايجابي في عملية التحول الديمقراطي إن كانت تلك العملية في مسار الحفاظ على مصالحها وكيانها الاجتماعية".

ولغرض اكمال البحث على اكمل وجه قمنا بتقسيم البحث الى مبحثين في المبحث الاول نتحدث عن الثقافة السياسية والثقافة السياسية الفرعية ومقوماتها ومفهوم التحول الديمقراطي، أما في المبحث الثاني فنتحدث عن دور الثقافة الكردية في التحول الديمقراطي في العراق من الناحية الايجابية والسلبية.

المبحث الاول: اطار المفاهيمي

بما أن عنوان البحث يتناول الثقافات السياسية الفرعية ودورها في عملية التحول الديمقراطي، عليه ففي هذا المبحث النظري سنتطرق الى مجموعة من المواضيع ومنها الثقافة السياسية والثقافات السياسية الفرعية ومقومات الثقافة السياسية ودورها، وأيضا التحول الديمقراطي، مفهومها وآلياتها، ومقوماتها ومعوقاتها، في مطلبين الاتيين:

المطلب الاول: مفهوم الثقافة السياسية والثقافة السياسية الفرعية

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

المطلب الاول: مفهوم الثقافة السياسية والثقافة السياسية الفرعية

تحتل الثقافة السياسية حيزا مهما في دراسات علم الاجتماع السياسي وقد تحدث مجموع من المفكرين حولها وحول الثقافات السياسية الفرعية وحاولوا جاهدين سبر أغوارها في محيط المعرفة البشرية، عليه فإن البحث يبدأ بدراسة مفهوم الثقافة السياسية والثقافة السياسية الفرعية، ودور ومقومات الثقافة السياسية الفرعية في أربعة فروع وهم:

الفرع الاول: مفهوم الثقافة السياسية

الفرع الثاني: مفهوم الثقافة السياسية الفرعية

الفرع الثالث: دور الثقافة السياسية الفرعية

الفرع الرابع: مقومات الثقافة السياسية الفرعية

الفرع الاول: مفهوم الثقافة السياسية

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التى اكتسبها عبر ميراثه التأريخي وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التى شكلت

خبراته وانتماءاته المختلفة[١]. والثقافة في نظر علماء الاجتماع تعني"جوانب الحياة الانسانية التى يكتسبها الانسان بالتعلم لا بالوراثة، ويشترك أعضاء المجتمع بعناصر الثقافة تلك، التى تتيح لهم مجالات التعاون والتواصل. وتمثل هذه العناصر السياق الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. وتتألف ثقافة المجتمع من جوانب مضمرة غير عيانية مثل: المعتقدات، والاراء، والقيم التي تشكل المضمون الجوهري للثقافة، ومن جوانب عيانية ملموسة مثل: الأشياء، والرموز، أو الثقافة التى تجسد هذا المضمون"[٢]. والثقافة السياسية ماهي إلا جزء من الثقافة العامة في المجتمع إلا أن ما يميزها عن غيرها من الثقافات الاخرى في المجتمع هي ارتباطها بظاهرة عامة وشاملة موجودة في جميع مستويات البنية الاجتماعية، وهي السلطة، عليه فإن الثقافة السياسية هي " إرث معارف ومعتقدات وقيم تعطي معنى للتجربة الروتينية التى يكونها الافراد عن علاقاتهم بالسلطة التى تحكمهم، وبالمجموعات التى تستخدم لمرجع تعريفي لهم"[٣].

وبما أن الثقافة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلطة والمفاهيم المرتبطة بها من الصراع، والمنافسة، والتعاون، والمشاركة، والاقصاء، والتهميش من الناحيتين السياسية والإجتماعية، فقد أصبحت من أولى مهمات الانظمة السياسية،تلك التى تسعى دوما الى بناء ثقافة سياسية شاملة قادرة على استعاب الانماط الاخرى من الثقافات داخل المجتمع وفق خطط مدروسة يتم تطبيقها عن طريق آليات التنشئة الاجتماعية السياسية،إلاأنها(الثقافةالسياسية) عرضة للتغير تبعا لعوامل داخلية تتعلق ببنية النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ومايعتريها من تغيرات تطال الأطر الثقافية والقيمية، وخارجية تتغلغل لثقافة المجتمع السياسية عبر مختلف طرق ووسائل وأدوات الاتصال[٤]، بناءا على ذلك فإن الثقافة السياسية تتميز بأنها متغيرة وغير ثابتة وكل تغير يطرأ عليها يؤدي الى تغيير التصورات حول النظام السياسي وبالتالي تذبذب شرعية النظام بين القبول والرفض.

الفرع الثاني: مفهوم الثقافة السياسية الفرعية

إن مفهوم الثقافة السياسية الفرعية لايخرج عن المفهوم العام للثقافة السياسية، فإنها أيضا معارف ومعتقدات وقيم ولكن ما يميزها عن الثقافة السياسية هي وظيفة الثقافات السياسية الفرعية في عمليتي الاندماج الاجتماعي والتفكك السياسي، فإن كانت وظيفة الثقافة السياسية العامة بصورة نسبية هي خلق الاندماج الاجتماعي والوحدة السياسية فإن وظيفة

الثقافة السياسية الفرعية هي عكس ذلك نتيجة لإختلاف السلوكيات التى تفرضها كلا النمطين، ومن الجدير الاشارة الى أن وظيفة الثقافات السياسية الفرعية تختلف بإختلاف الزمان والمكان تبعا لإختلاف البنى السياسية وتلاحم العلاقة بين النمطين من الثقافات[٥]. بناءا على ذلك فإن الثقافات السياسية الفرعية تعد عاملا مؤثرا في تغير الثقافة السياسية وتساهم بشكل فعال في عملية الاندماج الاجتماعي والوحدة السياسية إن تم التعامل معها بصورة سليمة وذلك بفرض سلوكيات متلائمة مع الثقافة السياسية العامة في المجتمع وإلا فإن محاولة صهر تلك الثقافات الفرعية من شأنها أن يؤدي الى " صراعات تحول دون التعايش السلمي والتناغم الوطني، بإعتبار أن أية ثقافة هي تعبير عن الجماعة المنتمية اليها، والتى ستعمل على انتاج الولاء وتحقيق المصلحة الخاصة بها، بغض النظر عن الولاء والمصلحة العامة المشتركة، وهو ما سيقود الى حالات الظلم الاجتماعي المتبادل وتفشي الولاءات الضيقة، وإهمال قضايا الصالح العام، والتخلي عن فروض المسؤولية الوطنية المشتركة، .. كونه مؤسسا عن صرعات متبادلة"[٦]، إن هذه الوظيفة للثقافات السياسية الفرعية تأتي من حقيقة مفادها أن " الامم لاتنقسم بشكل أفقي تبعا لفروقات الدخل والثروة والفرص فحسب، بل تنقسم عموديا أيضا تبعا للغة، والثقافة، والدين"[٧]، والملاحظ أن هذا التقسيم من الناحيتين العمودية والافقية موجودة حتى داخل الثقافات الفرعية مما يؤدي بدورها الى بروز صنف آخر من الثقافات بالنسبة الى الثقافة السياسية الشاملة وهي الثقافات الجزئية (Micro Political Cultural) وتؤثر أيضا على تطور وإتجاه الثقافات السياسية الشاملة داخل المجتمعات، عليه يمكن القول بأن الثقافة السياسية الفرعية هي عبارة عن مصالح مجزئة تستند في وجودها على قيم ومعارف وآراء ومعتقدات متجذرة في الوجود الاجتماعي للمجتمعات الفرعية، هذه الثقافات من شأنها أن تساهم في وحدة المجتمع إن وجده يعبرعن مصالحها في وعاء النظام السياسي، كما قد تكون عاملا لتفكك المجتمع إن كانت الاخيرة مهددا لمصالحها.

الفرع الثالث: دور الثقافة السياسية الفرعية

إن الثقافة السياسية الفرعية هي عامل محرك نحو التلاحم وفق عوامل موضوعية وذاتية في ظروف محددة، أو نحو التباعد لذلك تكون لها دور سلبي أو ايجابي، فما هو سلبي بالنسبة الى

الثقافة المضادة للثقافة الفرعية تعد ايجابيا بالنسبة للثانية، والعكس صحيح فما تعد ايجابيا للثقافة المضادة تعد سلبيا للثقافة الفرعية لأنها تهدد مصالح الثانية، بناءا على ذلك فإن دور الثقافات السياسية الفرعية يمكن حصرها في الدور السلبي و الدور الايجابي وكما يأتي:

أولا: الدور الايجابي للثقافات السياسية الفرعية.

بما أن الثقافات السياسية الفرعية يمكن "وصفها بكونها كل جماعة لها خصوصيتها اللغوية أو الدينية أو المذهبية أو العرقية أو القبلية، وتملك الوعي بتمايزها عمن سواها من الجماعات بحكم تلك الخصوصية"[٨]، فإن من شأن الحفاظ على تلك الثقافات، الحفاظ على التنوع الاجتماعي وذلك وفق آليات معتمدة من قبل الانظمة السياسية للحفاظ على حرية تلك التعدديات الاجتماعية، أما من الناحية السياسية فإن الدور الايجابي للثقافات السياسية الفرعية تكمن في إيجاد آليات سياسية للتعامل مع تلك التعددية الاجتماعية ومنها منح تلك المكونات حقوق سياسية لغرض المشاركة في صنع القرار السياسي ولعل الديمقراطية التوافقية واللامركزية الادارية خير مثال على تلك الآليات[٩]. فضلا عن ذلك فإن الدور الايجابي للثقافات السياسية الفرعية يمكن أيضا أن نلمسها من الناحية الاقتصادية والتي من شأنها أن تساهم في التطور الاقتصادي وتنامي الحركة التجارية وذلك إن تم استخدام موارد الدولة الاقتصادية لأغراض غير أغراض المستخدمة لصهر تلك المكونات في بوتوقة إجتماعية موحدة والتي من شأنها أن تصرف تلك الموارد لأغراض إستهلاكية غير منتجة.

ثانيا: الدور السلبي للثقافات السياسية الفرعية.

إن الثقافات السياسية الفرعية ماهي إلا تعبير عن هويات متعددة ومختلفة متواجدة داخل مجتمعات متعددة والتي من شأنها من الناحية السياسية أن يؤثر على وحدة الدولة نتيجة لوجود ولاءات متعددة متعارضة مع الولاء العام للدولة[١٠]، إن كانت هذا الولاء الغرض منه صهر المجموعات الاجتماعية الاخرى، كما قد تكون سببا من أسباب التهميش السياسي لمكونات إجتماعية أقل نسبة من المكونات الاخرى وذلك بفضل سيطرة المكونات ذات النسبة العالية على المفاصل السياسية والاقتصادية داخل الدولة، فضلا عن ذلك فإن الدور السلبي للثقافات السياسية الفرعية تتجلى بصورة واضحة في دعمها للفساد الاقتصادي

والاداري والسياسي وذلك نتيجة لغياب آليات التعايش السلمي بين تلك المكونات المتعددة إجتماعيا من التسامح والتواصل والاعتراف المتبادل بالحقوق والامتيازات[١١].

الفرع الرابع: مقومات الثقافة السياسية الفرعية

هناك عدة آراء حول مقومات الثقافة السياسية، وهناك أيضا من سماها عناصر الثقافة السياسية، فمنهم من صنف تلك العناصر الى عناصر إدراكية وأخرى عاطفية وأخيرا التقيمية، والبعض الآخر حاول أن يحدد مكونات الثقافة السياسية والتى تمثلت المرجعية أولا والتوجهات نحو العمل العام والنظام السياسي والاحساس بالهوية ثانيا[١٢]. غير أن هؤلاء تحدثوا عن مقومات الثقافة السياسية بصور عامة ولم يحددوا مقومات الثقافات السياسية الفرعية، على الرغم من ذلك فإنه من الممكن أخذ تلك المقومات وتطبيقها على الثقافات السياسية الفرعية لأن مفهوم الثقافات السياسية الفرعية لاتخرج عن مفهوم الثقافة السياسية من الناحية البنيوية وما يميزها هي وظيفتها عليه يمكن تحديد مقومات الثقافة السياسية بالعناصر الآتية:

أولا: العنصر غير المؤسسي.

وهي عبارة عن كل ما يكمن في الثقافة الفرعية من توجهات وآراء ومعتقدات وسلوكيات فردية أو جماعية غير مؤسسية تكمن في نفوس الافراد والجماعة الاجتماعية التى تشعر بتمايزها عن الجماعات الاجتماعية الاخرى، من الممكن تلمس هذا العنصر في الاختلافات الموجودة من الناحية اللغوية والدينية والمذهبية...الخ، وتمثل هذا العنصر غير المؤسسي قاعدة يبنى عليها العنصر الفوقي وهو العنصر المؤسسي، وهذا يعني أن هذا العنصر هو عبارة عن بنية تحتية ينتج بنية أكثر تطورا وتنظيما وهو العنصر الثاني (المؤسسي) ويوجد بصورة منتشرة ويتبناه غالبية أعضاء المجتمع الفرعي.

ثانيا: العنصر المؤسسي.

يعتبر المقوم الثاني للثقافات السياسية الفرعية وتندرج تحته الاحزاب السياسية والمنظمات المدنية وجماعات المصالح ووسائل الاعلام ذات أهداف قومية أو مذهبية أو دينية أو قبلية وما هي إلا مؤسسات تعكس الاختلافات الموجودة في الواقع وتغذي تلك الاختلافات أيضا لأنها تعبر عن قيم الجماعات الفرعية[١٣]، إن المعبر عن هذا العنصر هم نخبة ضمن الجماعات

الفرعية سواء أكانوا نخبة سياسية أو دينية أو ثقافية، والملاحظ أن العلاقة بين لعنصرين هي علاقة تبادل وتأثير مستمر بحيث أن التغيير في إحداهما يؤثر على الاخر.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

لاشك أن هناك الكثير من المهتمين بموضوع التحول الديمقراطي وخاصة في معرض بيان العلاقة التي بينها وبين الثقافة السياسية، ولغرض عرض الموضوع بصورة واضحة قسمنا المطلب الى الفروع الآتية:

الفرع الاول: مفهوم التحول الديمقراطي

الفرع الثاني: مقومات ومعوقات التحول الديمقراطي

الفرع الثالث: آليات التحول الديمقراطي

الفرع الرابع: العلاقة بين الثقافات السياسية الفرعية والتحول الديمقراطي

الفرع الاول: مفهوم التحول الديمقراطي

إن عملية بناء الديمقراطية في ظروف انتقالية هي عملية معقدة وضرورية، عليه فإن عملية التحول الديمقراطي تتواجد حينما يكون هناك انتقال من نظام سياسي تسلطي الى نظام ديمقراطي، إذ ليس من المؤكد أن يكون الفترة الانتقالية فترة تتسم بالديمقراطية القائمة على مبادئ الحرية والمساواة والمشاركة السياسية وإن وجد مظاهر منها، و"المؤشر الايجابي لبدء الانتقال هو عندما يبدأ الحكام السلطويون، أيا كان السبب، بتعديل قواعدهم الخاصة بإتجاه تأمين المزيد من الضمانات لصالح حقوق الافراد والجماعات"[١٤]، غير أن التحول الديمقراطي في مجتمعات المتعددة إجتماعيا تتميز بخاصية وهي أنه بما أن هذه المجتمعات مقسمة بصورة حدية يجب أن تكون هناك مؤشرات عينية التى يمكن من خلالها مراقبة مدى جدية التحول الديمقراطي[١٥]، ومن تلك المشرات الحكم عن طريقة الائتلاف الواسع والاستقلال القطاعي والفيتو المتبادل والنسبية كما ذكرها آرنت ليبهارت في معرض وصفه للديمقراطية التوافقية[١٦]. كما أن التحول الديمقراطي تنطوى على مسألة تغيير النظام السياسي وإن دراسة هذا التغيير مهمة صعبة" لأن التغير يحدث بطرق كثيرة مختلفة وفي نقاط زمنية عديدة في النظام السياسي، ويمكن التفرقة بين أربعة أنماط رئيسة من التغيير السياسي هي: الثورة الجذرية، والتطور الهيكلي، وتغيير القادة، وتغيير السياسيات"[١٧]، وهدفها احداث تغيرات جذرية في الحياة

السياسية، لذلك فإن مفهوم التحول الديمقراطي ترتبط من جانب آخر بمفهوم التنمية السياسية وخاصة في المجتمعات التى تحكمها النظم الانتقالية التى تتميز بوجود تناقض بين رؤية القيادات الداعية الى الديمقراطية وبين ولاءاتهم المحلية[١٨]، بناءا على ذلك يمكن القول بأن مفهوم التحول الديمقراطي يراد به فترة زمنية للحياة السياسية لتلك الأنظمة السياسية التى تتحول من نظام تقليدي الى نظام حديث وهي مرحلة غير أكيدة النتائج، نتيجة لتواجد عوامل عدة قد تؤدي الى نجاحها ومعوقات قد تؤدي الى فشلها مستقبلا.

الفرع الثاني: مقومات ومعوقات التحول الديمقراطي

هناك مجموعة من العوامل تساهم في نجاح عملية التحول الديمقراطي، وأخرى تعرقلها كما يأتي:

أولا: مقومات التحول الديمقراطي.

يمكن تحديدها في النقاط الآتية[١٩]:

١- المشاركة السياسية: فبما أن المشاركة السياسية ليست تصرفا فرديا عفويا بل علاقة ثنائية تفاعلية ومقصودة بين المواطن والنظام السياسي بشكل يؤدي الى احداث تفاعل وتأثير متبادل بين الطرفين لايمكن أن يحقق غايتها ان لم تكن هناك حريات للتعبير عن تلك المشاركة والتى تعتبر مبدئا من مبادئ الديمقراطية.

٢- الثقافة الديمقراطية: وذلك لأن الديمقراطية ليست مؤسسات سياسية أو إنتخابات أو تعددية حزبية بل هي أيضا تحولات عميقة في بنية المجتمع وفي الثقافة السياسية السائدة.

٣- مؤسسات دستورية وقانونية: لأن شكل النظام السياسي المؤسساتى والقانوني يمكن أن يلعب دورا أساسيا في إستمرارية وتقديم النظم الديمقراطية بصورة صحيحة.

ثانيا: معوقات التحول الديمقراطي.

يمكن تحديد تلك المعوقات بالنقاط الآتية[٢٠]:

١- الافتقار للثقافة الديمقراطية داخل آليات التحول الديمقراطي مثل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فتكون آليات تسيطر عليها البنى التقليدية وتعبر عن مصالح تلك البنى بدلا من أن تكون معبرا عن مصالح المجتمع.

٢- غياب أو ضعف البناء المؤسسي الحديث في الدولة والمجتمع، وإن غيابها أو ضعفها يشير الى فشل التحديث السياسي وبالتالي يشكل معوقا في مسيرة التحول الديمقراطي.

٣- ضعف النمو الاقتصادي وزيادة نسبة العاطلين عن العمل وعدم وجود عدالة في توزيع ثروات الدولة والفساد الاقتصادي، وبالتالي تبعية أفراد المجتمع للسلطة السياسية.

الفرع الثالث: آليات التحول الديمقراطي

إن آليات التحول الديمقراطي لاتنحصر فقط على مجموعة من الممارسات الديمقراطية وإن كانت تلك الممارسات إحدى آليتها والمظهر الخارجي لها، بل انها تدور في حلقة تبدأ بالتنشئة السياسية – الاجتماعية وبناء مؤسسات ووجود قنوات اتصال وأخيرا مراقبة عملية التحول الديمقراطي، وإن أي آلية من هذه الآليات الاربعة هي بمثابة بنية للمرحلة أكثر تطورا يوجد فيها الآلية التالية.

أولا: التنشئة الاجتماعية – السياسية.

تعتبر التنشئة الاجتماعية السياسية وآلياتها الرسمية وغير الرسمية من الاسرة والمدرسة والتعليم و...الخ من العوامل المؤثرة في حياة النظام السياسي، والتى من خلالها يتم تلقين الاجيال اللاحقة قيم ومعارف واتجاهات وآيدولوجيات هي سابقة أو جديدة، وتساهم هذا التلقين في الحفاظ على النظام الاجتماعي والسياسي[٢١]، وبما أن التحول الديمقراطي هي قيم جديدة والغرض منها الحفاظ على النظام فإن آليات التنشئة هي إحدى آليات التحول الديمقراطي.

ثانيا: المؤسسات الدستورية

يعتبر الدستور وما ينبثق عنه من مؤسسات من الاليات الجوهرية في الحفاظ على حقوق وواجبات الافراد وتنظيم العلاقة بينهم وبين النظام السياسي فضلا عن كونه المرجع الرسمي لبناء دولة القانون عليه فإن كتابة دستور ديمقراطي وبطريقة ديمقراطية يؤدي الى بروز آليات للتحول الديمقراطي مثل عملية الانتخاب والنظام الحزبي...الخ.

ثالثا: قنوات إتصال وسطية

إن عملية التحول الديمقراطي إن كانت نابعة عن رغبة البنية الفوقية في المجتمع أو كانت من مطالب الجماهير فإنها بحاجة الى قنوات إتصال بين النظام السياسي وبقية أفراد المجتمع ومن أهم تلك القنوات منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية وجماعات المصالح والاعلام، التي تعبر بشكل أوسع عن الحركات الاجتماعية الساعية لتكريس أو مقاومة التغير في المجتمع الذي تؤلف جزءاً منه[٢٢]، عليه فإن تلك القنوات تعتبر من آليات التحول الديمقراطي.

رابعا: مراقبة عملية التحول الديمقراطي

إن جميع تلك الآليات السابقة تنتهي بوجود آليات أخرى رسمية أوغير رسمية تتواجد بصيغة مؤسسات أو في ضمير الجماعة الاجتماعية لمراقبة عملية التحول الديمقراطي وتتغذى عن طريق الارادة المتوفرة على جميع المستويات لنجاح تلك العملية عليه فإن الارادة تلك تمثل آلية أخيرة ولكنها في نفس الوقت المنطلق البدائي للآلية الاولى للتحول الديمقراطي.

الفرع الرابع: العلاقة بين الثقافات السياسية الفرعية والتحول الديمقراطي

في معرض العلاقة بين الثقافات السياسية الفرعية والتحول الديمقراطي هناك رأيين متعارضين، فالرأي الاول تستند على جملة من الوقائع المادية للمجتمعات المقسمة إجتماعيا ترى أن التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية في تلك المجتمعات بات أمرا ميسورا وذلك بإعتماد آليات تحقق لجميع تلك المكونات مجالا واسعا للمشاركة في الحياة السياسية وللتعبير عن مصالحها المادية وغير المادية بالرغم من وجود أسباب منهجية وجيهة تبرر صعوبة إنتاج مؤسسات تفضي الى بروز ديمقراطية متعددة الاثنيات[٢٣]، ومنها الانتماء الاولي، وانتفاء الشعور بالمواطنة، والتقسيم الحاد بين المكونات الاجتماعية المختلفة، وتأثير العوامل الخارجية.

أما الرأي الآخر فيرى أن تنامي تلك الثقافات السياسية الفرعية وبروز دورها في المجتمعات المتعددة إجتماعيا وفي ظل العوامل السابقة من شأنها أن تعرقل عملية التحول الديمقراطي وتأتي في مقدمة مسببات عرقلة التحول الديمقراطي إشكالية الهوية الفرعية وعلاقتها بالهوية الوطنية ووجود أحزاب تعكسها بما يؤدي في النهاية الى صعوبة بناء ديمقراطية[٢٤].

غير أن هذا التحديد للعلاقة بين العنصرين كونها علاقة طردية أو عكسية ليست بالضرورة أن تكون مطلقة، فهناك دول مقسمة إجتماعيا ولكنها دول ديمقراطية وتتعايش تلك الثقافات الى جانب بعضها البعض على الرغم من حدة الانقسام الاجتماعي بينهم مثل بلجيكا وسويسرا، بينما هناك دول تتمايز بوجود صراعات حادة بين مكوناتها الاجتماعية ولم تتحول نحو الديمقراطية، إذن السبب هي ليست التعددية الاجتماعية بل السبب يكمن في تقاطع المصالح فمتى ما وجدت مصالح تربط بين الجماعات المنقسمة سعت الى بناء أسس للتعايش معا وأصبحت سابقة ديمقراطية للأجيال القادمة.

المبحث الثاني

دور الثقافة الكردية في التحول الديمقراطي في العراق بعد٢٠٠٣

لغرض الالمام بدور الثقافة الكردية في التحول الديمقراطي في العراق والتى بدأت مسيرتها بسقوط النظام السابق نقسم هذا المبحث الى مطلبين، وهما كالآتي:

المطلب الاول: مقومات التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣

المطلب الثاني: دور الثقافة الكردية في التحول الديمقراطي

المطلب الاول

مقومات التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣

إن مقومات التحول الديمقراطي في العراق بعد انهيار النظام السياسي عام ٢٠٠٣ يمكن تلمسها من خلال ثلاث محاور أساسية وهي: المشاركة السياسية، والثقافة الديمقراطية، والمؤسسات القانونية والدستورية، عليه فإن المطلب يحتوي على فروع ثلاثة وهم:

الفرع الاول: المشاركة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣

الفرع الثاني: الثقافة الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣

الفرع الثالث: المؤسسات القانونية والدستورية في العراق بعد ٢٠٠٣

الفرع الاول: المشاركة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ نماذج عدة من المشاركة السياسية[٢٥]، والتي بدأ بمشاركة ممثلي عن الكيانات السياسية ونقصد بها المكونات الفرعية في تشكيل النظام السياسي ومن ثم إتسع دائرة المشاركة السياسية لتشمل جميع المواطنين، عليه فإن المشاركة السياسية بدأ تتراكم

شيئا فشيئا في داخل ثقافة المجتمع العراقي، فقد بدأ بدائرة ضيقة شملت النخب السياسية العراقية واتسع ليشمل كل من له حق التصويت ليشارك في الانتخابات، واتسع ليشمل حق التعبير عن الرأي عن طريق وسائل عدة منها الاحزاب السياسية، وقنوات الاعلام، أي المشاركة في القرار السياسي أو التأثير عن القرارالسياسي[٢٦]،وهذه كلها تعتبر من المؤشرات الايجابية للتحول الديمقراطي، لأن التحول الديمقراطي لكي يكون ناجحا من جملة ما يحتاجه هو وجود حرية في التعبير عن الرأي وعن المعارضة للوضع القائم، ولكن مع ملاحظات والتى يمكن إجماها في النقاط الآتية:

١- إن تراكم المشاركة السياسية في العراق كانت تراكما عموديا وليس أفقيا، بمعنى أن المشاركة السياسية في العراق كانت عبارة عن توجهات يتم تعميمها بشكل واسع من قبل النخب السياسية، فبدلا من أن تكون مطلبا جماهيريا كانت إستجابة جماهيرية للسياسات المقررة فوقيا.

٢- المشاركة سياسيا وفقا لمواقف تم الاعداد لها مسبقا، وهذا يعنى أن المشاركة السياسية في العراق لم تكن لتعبر عن التوجه الجماهيري أو الانتماء الوطني لأنه ببساطة لم تكن هناك توجه ورؤية جماهيرية حول المصالح الوطنية، وجلّ ما كانت موجودة هي رؤى وتصورات فرعية لذلك كانت الاصوات مفرزة مسبقا والقارارات معدة قبلا.

بناءا على ذلك فإن المشاركة السياسية في العراق على الرغم من أنها تعتبر مؤشرا إيجابيا، إلا أن لها سلبيات تعيق من تأثيراتها الايجابية في عملية التحول الديمقراطي في العراق.

الفرع الثاني: الثقافة الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣

إن مؤشر الثقافة الديمقراطية في أي مجتمع يمكن قياسه من خلال العلاقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وهذا يعني البحث في الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمعرفة هل هناك ثقافة دمقراطية أم ثقافة خضوع، وذلك من خلال البحث في محددات العلاقة بين السلطة والمجتمع، ويمكن إستخدام مفاهيم مثل الاحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والقوى الضاغطة، والوضع الاقتصادي، والفردية...الخ.

والملاحظ أن مؤشر الثقافة الديمقراطية في العراق تتذبذب بصورة مستمرة بين السلطة والمجتمع، فالاوضاع الاقتصادية في العراق تعاني من تدهور مستمر نتيجة لأسباب عدة ومنها

البطالة وتدنى مستوى المعيشة والاعتماد على موارد النفط بصورة رئيسية وتدهور الصناعة والزراعة، وكذلك الحال بالنسبة لأوضاع الاجتماعية في العراق التى تغطي عليها الطابع المذهبي والمحلي، أما الاوضاع السياسية مثل غيرها تعاني من عدم الاستقرار السياسي فلا تزال الخلافات بين المكونات المختلفة داخل العراق تطل بظلالها على المسرح السياسي، فتكون سببا من أسباب تفشي ظاهرة الانفجارات التى تخفف حدتها من آونة الى أخرى إلا أنها تتوسع مداها وجحمها في أحيان عدة، هذا فضلا عن الفساد السياسي والمالي(٢٧).

عليه فإن مؤشر الثقافة الديمقراطية في العراق إن تم مقارنتها بالثقافة الديمقراطية قبل عام ٢٠٠٣ قّلما تشهد تغيرا فيها لأنه بالنسبة للفرد العراقي الذي كانت مكبلة بشروط قاسية للحياة لاتزال تعاني من نفس الشروط بل قد زادت مع تزايد الاطراف المساهمة في العملية السياسية، مما ترك تأثيرا ملحوظا على التحول الديمقراطي في العراق.

الفرع الثالث: المؤسسات القانونية والدستورية في العراق بعد ٢٠٠٣

شهد العراق بعد ٢٠٠٣ استحداث وتنمية مؤسساتها القانونية والدستورية، ويمكن الاشارة الى العديد من المؤسسات التى استحدثها الدستور العراقي من اعتبار العراق دولة اتحادية ديمقراطية وبرلمانية، واستحداث آلية الانتخاب لمجلس النواب، واستحداث هيئة مستقلة لتنظيم العملية الانتخابية المتمثلة بالمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات، وضمن المؤسسات الدستورية استحدث مؤسسة مجلس الرئاسة، ونمى عدد العضوية في مجلس النواب، ونمى اللامركزية الادارية بالنسبة للمحافظات وكل ذلك وفقا لقوانين صدرت من مجلس النواب العراقي(٢٨)، ولكن هل إن هذه التنمية والاستحداث التى تطاول المؤسسات القانونية والدستورية تنفي عدم وجودها مسبقا؟ وهل ساهم في عملية التحول الديمقراطي في العراق؟.

إن ما موجود من المؤسسات القانونية والدستورية لا ينفي وجود تلك المؤسسات سابقا، فقد كانت العراق تتواجد فيها المؤسسات تلك ولكن مع طغيان سلطة شمولية التى شلت عمل تلك المؤسسات سابقا، مما يعني أن الجهود اللاحقة، أي بعد عام ٢٠٠٣، كانت من أجل تفعيل تلك المؤسسات وتنمية قدراتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتطويرها بحث لايمكن لأي طرف ممارسة التأثير المطلق على باقي المؤسسات، هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد ساهمت تلك المؤسسات في التحول الديمقراطي بصورة نسبية، لأن الصيغة

المتعارف عليها بعد ٢٠٠٣ لتشكيل المؤسسات السياسية في العراق إعتمدت التوافقية السياسية بين مكوناتها، ولم تعتمد الديمقراطية التوافقية التى تقوم على توفيرالحرية والمساواة والمشاركة السياسية لبناء الاستقرار، بينما التوافقية السياسية تقوم على التحالفات بين المتخاصمين لبناء التوازن لِلَجم الصراع والذي لا يعني بالضرورة بناء الاستقرار.

المطلب الثاني: دور الثقافة الكردية في التحول الديمقراطي

مما لا شك فيه هو أن للمكون الكردي في العراق دور جوهري في عملية التحول الديمقراطي بعد ٢٠٠٣ وقد مهد لهذا الدور الخلفية التأريخية للأكراد في العراق فمنذ عام ١٩٩١ شهدت المحافظات الثلاثة في كوردستان تعددية حزبية نتيجة لوجود العديد من الاحزاب السياسية الكردية في الجبهة الكوردستانية، وكل واحدة منها كانت لها رؤية وبرامج خاصة يختلف عن غيرها ويسعى الى ترويجها مما أدى الى وجود قنوات اعلامية عدة ساهم في بروز تعددية في الآراء داخل كوردستان، فضلا عن ذلك هذه التعددية أدى الى وجود العديد من المنظمات المدنية وإن كانت ترتبط بجهة سياسية إلا أنها ساهمت في بروز رقابة على ممارسة السلطة، كل ذلك ساهم في وجود مبادئ الديمقراطية وممارستها في كوردستان قبل غيرها من المدن العراقية التى كانت تعيش تحت مظلة الحكم الشمولي، ومع ذلك فإن دور الأكراد في التحول الديمقراطي في العراق تظهر بصورتين وهما الدور الايجابي والدور السلبي للمكون الكردي وهذا ما نتناوله في الفرعين الآتيين.

الفرع الاول: الدو ر الايجابي للأكراد في عملية التحول الديمقراطي في العراق

الفرع الثاني : الدور السلبي للأكراد في عملية التحول الديمقراطي في العراق

الفرع الاول

الدور الايجابي للأكراد في عملية التحول الديمقراطي في العراق

بغية توضيح الدور الايجابي للمكون الكردي في العراق سنتطرق الى دورهم في مقومات التحول الديمقراطي وهي المشاركة السياسية، والثقافة الديمقراطية، والمؤسسات الدستورية والقانونية، وذلك في النقاط اللآتية:

أولا: المشاركة السياسية.

إن مشاركة الاكراد في العملية السياسية في العراق توجد في مواضع عدة، وأجّل صورة لهذه المشاركة جاءت في الانتخابات التى جرت في العراق وفي الاستفتاء على الدستور ففيما يخص الانتخابات نجد ان نسبة كبيرة من الشعب الكردي قد شارك فيها، ففي الانتخابات مجلس النواب الذي جرى في ١٥ كانون أول ٢٠٠٥، ضفر الاكراد بشغل ٥٨ مقعدا من مجموع ٢٧٥ مقعد أي بنسبة ٢١% من مجموع المقاعد، أما في إنتخابات مجلس النواب العراقي عام ٢٠١٠ فقد شغلوا ٤٧ مقعدا من مجموع ٣٢٥ مقعد أي بنسبة١٤,٤٦% من مجموع المقاعد، هذا وإن تتبعنا نسبة المشاركة للأكراد في محافظات لإقليم كوردستان سنجد ان نسبة كبيرة من الاكراد قد أدلوا بأصواتهم في الانتخابات الثانية[٢٩]، ومما لاشك فيه بأن هذه المشاركة من شانها ان يساهم في تطوير أمور عدة ومنها الشرعية، والمساواة، والشعور بالمواطنة، ومراقبة الهيئات الحاكمة...الخ[٣٠]، وهي أمور تساهم في التحول الديمقراطي.

ثانيا: الثقافة الديمقراطية.

إن قياس ثقافة ديمقراطية تقاس بمدى توفر المبادئ التي تستند عليها الديمقراطية من الحرية والمساواة والتعددية، والمتتبع للوضع السياسي في إقليم كوردستان يستطيع أن يتلمس حقيقة وجود مثل هذه المبادئ من التعددية السياسية المتمثلة بوجود العديد من الاحزاب السياسية والكيانات والتيارات والاتجاهات المختلفة، فضلا عن وجود قنوات إعلامية عدة من قنوات موجهة سياسيا وأخرى مستقلة، إضافة الى وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التى تعمل على قضايا عدة سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية، وتوفير هذه المبادئ لابد وان يؤثر على تسارع عملية التحول الديمقراطي في العراق خاصة وأن إقليم كوردستان قد تعامل مع هذه التعددية والحريات عن طريق تشريع قوانين خاصة لحمايتها.

ثالثا: المؤسسات الدستورية والقانونية.

لم يستنكف الاكراد عن المشاركة في المؤسسات الدستورية والقانونية في العراق ولم يقم بمقاطعة العملية السياسية إلا نادرا، وفي هذا السياق يمكن الاشارة الى وجود العديد من النخب السياسية العراقية في المؤسسات الرسمية والحكومية وفي مواقع حساسة جدا داخل الحكومة العراقية مثل منصب رئيس الجمهورية ونائب رئيس مجلس النواب ونائب رئيس مجلس

الوزراء والوزارات السيادية مثل وزارة الخارجية، والمشاركة في هذه المؤسسات والمواقع السياسية ينم عن مدى حرص المكون الكردي في نجاح التحول الديمقراطيي في العراق، هذا فضلا عن محاولات التي تبذل من جانب الكردي لحل الاشكاليات المتعلقة بينها وبين الحكومة المركزية عن طريق التحاور وهنا يمكن الاشارة الى العديد من الزيارات لوفود كردية الى بغداد لنفس الغرض، وهذا يدل عن قناعة الجانب الكردي بالتحاور والاتفاق بما يخدم مصالح جميع الاطراف في العراق.

الفرع الثاني

الدور السلبي للأكراد في عملية التحول الديمقراطي

لايمكن أن يفهم الدور السلبي للأكراد في العراق في مسيرة تحولها نحو الديمقراطية إلا من خلال السياق العام في العراق وفي هذا السياق يمكن أن نحدد دور الاكراد بالنقاط الآتية:

أولا:ضعف الثقافة الديمقراطية.

على الرغم من توفر مبادئ الديمقراطي في كوردستان غير إنها يشوبه سلبيات عدة ومن أجل تلك السلبيات هي تبعية العديد من منظمات المجتمع المدني الى الاحزاب السياسية لذلك نجد أن هذه المنظمات بدلا من أن تعبر عن مطالب أعضائها توظف طاقاتها من أجل الحصول على الدعم لسياسات الاحزاب السياسية، وعلى الرغم من وجود إمكانية التعبير عن الرأي إلا أن هذا الرأي مرهون بعدم المساس بأمور عدة من دون وجود معايير تحدد هذه الامور، فضلا عن تبعية القنوات الاعلامية للأحزاب السياسية، حصيلة إن ما يوجد في إقليم كوردستان هي عملية التحول الديمقراطي وليست الديمقراطية، وبما أن الديمقراطية هي قبل كل شئ ثقافة فإن عدم وجودها بصورة مطبقة فعلا لايؤثر في دفع عملية التحول الديمقراطي لغيرها، إلا يسرا.

ثانيا: ضعف آليات التحول الديمقراطي.

من الامور الجوهرية التى تساهم في التحول نحو الديمقراطية هي بناء آليات فاعلة وقادرة على حمل هذا العبء، وفي إقليم كوردستان يمكن أن نتلمس ضعف هذه الاليات من التنشئة الاجتماعية السياسية والمؤسسات القانونية والدستورية المنظمة بدستور.

ثالثا:ضعف النمو الاقتصادي.

يعاني إقليم كوردستان من ضعف نموها الاقتصادي على الرغم من وجود العديد من المشاريع فيها، مما أدى الى تفشي البطالة وعدم وجود مواد إنتاجية والاعتماد شبه كلي على الواردات من الدول المجاورة، مما ادى الى أن يكون المجتمع الكردي مجتمعا مستهلكا وليس مجتمعا منتجا، فمن مجموع واحد وعشرون مليار دولار تم توظيفها في الاستثمار في إقليم كوردستان ذهب فقط ثلاثة مليارات دولار منها لقطاع الصناعة من ٢٠٠٦ لغاية ٢٠١٢، وهذه نسبة قليلة مقارنة بحاجيات الاقليم الى المواد المصنعة في شتى القطاعات، والتى أثر أيضا على تطوير الصناعة وتقليص فرص العمل إلا من خلال الانخراط في المؤسسات الحكومية الغير قادرة على استعاب هذا الكم الهائل من المطالب،مما أنتج تبعية الفرد الكردي للسياسات المتبعة بصورة وعدم قدرته على ممارسة وظيفته الرئيسية التى تساهم في التحول الديمقراطي وهي مراقبة أعمال الحكومة بصورة خالية من أية ضغوطات.

الخاتمة:

في ختام البحث توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وهم كالآتي:

أولا:الاستنتاجات

١- الثقافات السياسية الفرعية لها دور جوهري في عملية التحول الديمقراطي، وتتناسب هذا الدور مع وظيفتها داخل المجتمعات المتعددة إجتماعيا.

٢- عملية التحول الديمقراطي هي عملية وسطية بين الديمقراطية مستقبلا والتراجع عنها، إذن هي عملية غير مؤكدة النتائج.

٣- إن عملية التحول الديمقراطي من شانها أن يكون ناجحا وذلك من خلال تفعيل آلياتها من التنشئة الاجتماعية وبناء مؤسسات قانونية ودستورية تأخذ على عاتقها السير بالعملية.

٤- المكون الكردي لها دور بارز في عملية التحول الديمقراطي في العراق وهذا الدور مرتبطة عضويا مع ادوار المكونات الاخرى في العراق.

ثانيا: التوصيات

١- ضرورة العمل من أجل بناء وتفعيل مؤسسات دستورية في إقليم كوردستان والعمل وفق ضوابط تحددها القوانين والدستور.

٢- ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والقنوات الاخرى للتنشئة السياسية الاجتماعية في إقليم كوردستان من أجل تطوير عملية التحول الديمقراطي في العراق.

٣- العمل من أجل تطوير ثقافة الفرد الكردي من خلال برنامج بحث أكاديمي لأن الديمقراطية هي ثقافة قبل ن تكون ممارسة.

الهوامش

(١)السيد عليوة، منى محمود: المشاركة السياسية، بحث منشور على الموقع:
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/YOUN40.HTM

(٢)أنتوني غدنز: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم: الدكتور فايز الصيّاغ، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، بيروت، ٢٠٠٥، ص٨٢

(٣)فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د.محمد عرب صاصيلا، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٦٨-٥٦٩

(٤)السيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية،المصدر سبق ذكره.

(٥)د. صادق الاسود: علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٠، ص٣٣٥-٣٣٦.

(٦)حسن درويش العادلي: "الثقافة الفرعية في التحول الديمقراطي"، المدى للإعلام والثقافة والفنون، على الموقع :
http://www.almadapaper.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=20943

(٧)جابرييل إيه.ألموند، جي. بنجهام باويل الابن: السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة، هشام عبد الله، مراجعة، سمير نصّار،ط١، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، ١٩٩٨، ص٤٣.

(٨)نيفين مسعد: النزاعات الدينية والمذهبية والعرقية(الإثنية) في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦٤، حزيران، ٢٠٠٩، السنة الثانية والثلاثون، ص ٦٣.

(٩)المصدر السابق، ص٧٢-٧٥

(١٠)نغم نذير شكر:دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية وأثرهما في مستقبل العراق الجديد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦١، آذار، ٢٠٠٩، السنة الحادية والثلاثون، ص ٧٦.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية راجع د. ابتسام محمد العامري: العلاقة بين الثقافة السياسية والهوية الوطنية دراسة مفاهيمية، مقالة متوفرة على الموقع الاكتروني:
http://www.burathanews.com/index_lite.php?show=news&action=pr...

(١٢)راجع بخصوص مقومات (عناصر، مكونات) الثقافة السياسية د. صادق الاسود: المصدر سبق ذكره، ص٣٣٣ والسيد عليوة، منى محمود، المشاركة السياسية،المصدر سبق ذكره على الموقع الالكتروني، و لاري دايموند: مصادر الديمقراطية ثقافة المجموع أم دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط١، بيروت، ١٩٩٤، ص١٦.

(١٣)راجع موريس دوفرجيه: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: سليم حداد، ط ٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠١، ص٩٢ و١١٥.

(١٤)غيلير مو أودونيل، فيليب س.شميتر: الانتقالات من الحكم السلطوي–استنتاجات أولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة، ط١ ، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢.

(١٥)مجموعة من الباحثين: لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٦٠.

(١٦)آرنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعددن ترجمة: حسني زينة، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص١٣و٤٧.

(١٧)د.عبد الوهاب حميد رشيد: التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، ط١، دار المدى للثقافة والنشر، ديمشق، ٢٠٠٣، ص٣١.

(١٨)احسان عبد الهادي: قراءة في مفهوم التحديث والتنمية السياسية،منشورات أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر، سلسلة ٣٩، السليمانية، ٢٠١١، ص٦٩–٧١.

(١٩) راجع د.ابراهيم الابراش: علم الاجتماع السياسي، ط١، دار الشروق، عمان، ١٩٩٨، ص٢٤٠، وياسر خالد الوائلي: دور الدولة في بناء الديمقراطية والثقافة السياسية، مقالة متوفرة على الموقع الالكتروني http://mcsr.net/articals/005.html، والتحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدات الانتخابية، متوغفر على الموقع الالكتروني للمعهدwww.idea.int.

(٢٠)مجموعة من الباحثين: لماذا انتقل الآخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، المصدر سبق ذكره، ص٢٠٨–٢١٥

(٢١)د.حسان محمد شفيق العاني: الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٨٦،ص ١٢٣

(٢٢) توم بورتومور: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: د.وميض نظمي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٣

(٢٣)مجموعة باحثين: التعدد وتحديات الاختلاف المجتمعات النقسمة وكيف تستقر؟، ترجمة : عمر سعيد الايوبي، دار الساقي، بيروت، ص١٤٥

(٢٤) المصدر السابق، ص ١٤٦

(٢٥) من نماذج المشاركة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣، تشكيل مجلس الحكم والاعتراف بها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب لائحة تنظيمية مرقمة برقم (٦) في ٢٠٠٣/٧/١٣ وقد ضّم ممثلي عن المكونات الاجتماعية في العراق ، ثم تشكيل لجنة كتابة الدستور والتي ضّم أيضا ممثلي عن جميع المكونات العراقية سنة وشيعة وأكرادا وغيرهم، والانتخبات البرلمانية عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ والاستفتاء على الدستور.

(٢٦)د. إبراهيم أبراش: علم الاجتماع السياسي، المصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع راجع

(٢٨)راجع الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥

(٢٩) لمزيد من التفاصيل راجع الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات على الموقع الالكتروني:

http://www.ihec.iq

(٣٠)بحث بعنوان الانتخابات المحلية في بعدها السياسي والديمقراطي، متوفر على الموقع الالكتروني:

http://www.ihec.iq/ar/index.php/library_electoral.html